



الأمم المتحدة

# لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

تقرير عن الدورة الخامسة والعشرين  
(جنيف، 18-21 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2022

الملحق رقم 25 ألف



الرجاء إعادة استعمال الورق



المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الوثائق الرسمية، 2022  
الملحق رقم 25 ألف

## لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

تقرير عن الدورة الخامسة والعشرين  
(جنيف، 18-21 تشرين الأول/أكتوبر 2022)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
4	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها
4	مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده
4	مكان ومواعيد انعقاد الدورة السادسة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وجدول أعمالها المؤقت
6	الثاني - مقدمة
6	جدول الأعمال المؤقت
8	الثالث - تنظيم الدورة
8	افتتاح الدورة الخامسة والعشرين وإقرار جدول الأعمال
9	الرابع - مناقشة المسائل الموضوعية المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية
9	ألف - المسائل الإجرائية للجنة، بما في ذلك خيارات إجراء مشاورات اللجنة
9	باء - الضرائب وأهداف التنمية المستدامة
10	جيم - المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية
12	دال - تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية
13	هاء - التسعير التحويلي
14	واو - فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية
16	زاي - فرض الضرائب البيئية
18	حاء - تجنب المنازعات وتسويتها
18	طاء - المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة
20	ياء - فرض الضرائب على الأصول المشفرة
20	كاف - الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب
21	لام - زيادة الشفافية الضريبية
22	ميم - الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية
23	نون - الضرائب غير المباشرة
24	سين - الضرائب الصحية
24	عين - العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار
26	فاء - بناء القدرات
27	صاد - مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها

## الفصل الأول

### المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها

#### مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده

1 - توصي لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع المقرر التالي:

#### مكان ومواعيد انعقاد الدورة السادسة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وجدول أعمالها المؤقت

المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يُقرر أن تُعقد الدورة السادسة والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في نيويورك في الفترة من 27 إلى 30 آذار/مارس 2023؛

(ب) يوافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة، على النحو التالي:

#### جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

- 1 - افتتاح الرئيسين المشاركين الدورة.
- 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 3 - مناقشة المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية:
  - (أ) المسائل الإجرائية للجنة؛
  - (ب) الضرائب وأهداف التنمية المستدامة؛
  - (ج) المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛
  - (د) تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛
  - (هـ) التسعير التحويلي؛
  - (و) فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية؛
  - (ز) فرض الضرائب البيئية؛
  - (ح) تجنّب المنازعات وتسويتها؛
  - (ط) المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة؛

- (ي) فرض الضرائب على الأصول المشفرة؛  
(ك) الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب؛  
(ل) زيادة الشفافية الضريبية؛  
(م) الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية؛  
(ن) الضرائب غير المباشرة؛  
(س) الضرائب الصحية؛  
(ع) العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار؛  
(ف) بناء القدرات؛  
(ص) مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها (بما في ذلك الضرائب والصرف الأجنبي).
- 4 - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة.  
5 - الترتيبات الخاصة باعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والعشرين.

## الفصل الثاني

### مقدمة

- 2 - عملاً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 69/2004 و 2/2017 ومقرره 342/2022 عُقدت الدورة الخامسة والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بوسائل مختلطة - حضورياً ولكن مع السماح بالمشاركة عن طريق وسائل افتراضية - في الفترة من 18 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وحضر الجلسات الحضورية 21 عضواً من أعضاء اللجنة و 136 مراقباً مسجلاً. وشارك أربعة من أعضاء اللجنة و 280 مراقباً مسجلاً مشاركة افتراضية.
- 3 - ويتضمن هذا التقرير ملخصاً لمناقشات اللجنة ولما اتخذته من قرارات بشأن البنود الواردة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والعشرين، الذي أقرته اللجنة (E/C.18/2022/3) على النحو التالي:

### جدول الأعمال المؤقت

- 1 - افتتاح الرئيسين المشاركين الدورة.
- 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 3 - مناقشة المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية:
  - (أ) المسائل الإجرائية للجنة؛
  - (ب) الضرائب وأهداف التنمية المستدامة؛
  - (ج) المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛
  - (د) تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛
  - (هـ) التسعير التحويلي؛
  - (و) فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية؛
  - (ز) فرض الضرائب البيئية؛
  - (ح) تجنب المنازعات وتسويتها؛
  - (ط) المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة؛
  - (ي) فرض الضرائب على الأصول المشفرة؛
  - (ك) الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب؛
  - (ل) زيادة الشفافية الضريبية؛
  - (م) الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية؛



- (ن) الضرائب غير المباشرة؛  
(س) الضرائب الصحية؛  
(ع) العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار؛  
(ف) بناء القدرات؛  
(ص) مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها.
- 4 - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة.  
5 - الترتيبات الخاصة باعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين.

## الفصل الثالث

### تنظيم الدورة

#### افتتاح الدورة الخامسة والعشرين وإقرار جدول الأعمال

- 4 - رحب الرئيس المشارك، ماثيو غبونجوبولا، بجميع أعضاء لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في الجلسة الحضرية الأولى للأعضاء، وكذلك الأولى منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، خلال جلسة مغلقة أولية خُصصت لمناقشة سير الإجراءات خلال الدورة.
- 5 - وفي الجلسة المفتوحة التي تلت ذلك، رحبت الرئيسة المشاركة، ليزلوت كانا، بالمراقبين في الدورة، سواء كانوا مشاركين حضورياً أو افتراضياً. وقالت إنها تتطلع إلى معرفة المدخلات القيمة لجميع المشاركين في أعمال اللجنة ومشاركتهم فيها.
- 6 - وألقى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، نافيد حنيف، كلمة ترحيب بصفته ممثلاً للأمم العام. وأشار إلى أنه على الرغم من أن الاجتماع نجح في الجمع بين الطابعين الحضوري والمختلط، فإنه عُقد على خلفية أوقات صعبة للغاية.
- 7 - وسلط الضوء على المهمة الرئيسية التي تضطلع بها اللجنة في تنفيذ ولايتها الهامة لضمان دعم البلدان، لا سيما البلدان النامية، في تلبية احتياجاتها والتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها في السياق الحالي. وأشار إلى أن تناول مسائل من قبيل فرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية، على نحو ما دعا إليه الأمين العام، هو وسيلة إضافية للمساعدة في التخفيف من حدة التحديات التي تواجهها البلدان.
- 8 - وأشار السيد حنيف إلى أن هناك ميلاً أكبر نحو التعددية في التعامل مع المسائل الضريبية والتدفقات المالية غير المشروعة وأن اتباع نهج شامل وموجه نحو التنمية المستدامة هو أفضل أمل لتحقيق النجاح. ولاحظ أن الميل نحو تعددية الأطراف ينعكس في أعمال اللجنة، كما يتضح من الأعمال الجارية لوضع آلية مسار سريع محتملة للتعجيل باعتماد أحكام رئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لا سيما الأحكام المتعلقة بفرض الضرائب على الاقتصاد الذي يزداد تحولاً إلى الرقمنة والعولمة.
- 9 - وأقر بتنوع مسارات أعمال اللجنة، مشيداً بالأعمال الجارية وتقاني الأعضاء، فضلاً عن المساهمات الكبيرة التي قدمها المشاركون في اللجنة الفرعية وغيرهم من المساهمين في أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالضرائب.
- 10 - وشكرت السيدة كانا السيد حنيف على ملاحظاته ودعمه، بما في ذلك دوره الجديد. ثم ترأست عملية إقرار جدول الأعمال الذي أقر من دون تعديل.

## الفصل الرابع

### مناقشة المسائل الموضوعية المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية والاستنتاجات المتعلقة بها

#### ألف - المسائل الإجرائية للجنة، بما في ذلك خيارات إجراء مشاورات اللجنة

11 - في جلسة مغلقة عقدتها لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، قدم المنسق المشارك للفريق العامل المعني بالمسائل الإجرائية، ليزلوت كانا وكارلوس بروتو، بعض المقترحات لتتظر فيها اللجنة لتعديل الوثيقة الحالية المعنونة "الممارسات وأساليب العمل للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية" لضمان تسيير أعمال اللجنة بأكثر قدر ممكن من الفعالية.

12 - وقدم أعضاء اللجنة مساهماتهم بشأن البدائل المعروضة، واتفق على أن يخضع نص التعديلات المقترحة لقراءة ثانية لينال الموافقة النهائية عليه في الدورة السادسة والعشرين.

#### باء - الضرائب وأهداف التنمية المستدامة

13 - ألقى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، نافيد حنيف، ملاحظات بشأن الضرائب وأهداف التنمية المستدامة، وركز بشكل خاص على الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022 بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، الذي عقد في 8 نيسان/أبريل 2022.

14 - وسلط السيد حنيف الضوء على ثلاث من الرسائل الرئيسية للاجتماع الخاص ذات أهمية بالغة لعمل اللجنة. أولاً، ينبغي أن تنظر المناقشات الدولية في كيفية تأثير الإصلاحات الضريبية على الاقتصادات التي بلغت مراحل متفاوتة من التطور. وينبغي استنباط حلول وقواعد سهلة التنفيذ والإدارة للاستجابة لذلك الواقع. ثانياً، إن الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، التي تعتمد على الوصول إلى المعلومات الموجودة في بلدان أخرى، أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. ولكن بعض البلدان لا يزال يكافح من أجل استيفاء الشروط التقنية للمشاركة في الجهود الدولية لتحقيق الشفافية الضريبية وهذه البلدان تحتاج إلى مساعدة. ثالثاً، ينطوي اتباع نهج متكامل لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة على مساعدة إدارات الضرائب على تحسين التنفيذ، لا سيما من خلال استراتيجيات بناء القدرات والموارد البشرية. ومن الضروري اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالضرائب (مثل التهرب من دفع الضريبة، والتجنب الضريبي العدواني، وممارسات التسعير التحويلي التعسفية، وسوء التسعير التجاري). وأثار السيد حنيف مسألة كيفية استيعاب هذه النقاط في أعمال اللجنة.

15 - كما شدد السيد حنيف على ضرورة معالجة هذه التحديات وغيرها من التحديات التي تعترض طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة عملياً، وتأطير الاستجابات لها والتركيز على المجالات التي يمكن فيها تحقيق الأعمال الأكثر أهمية وفعالية. ودعا اللجنة إلى النظر في مثل هذا النهج في مسارات عملها، بما في ذلك المجالات الجديدة التي تتنظر فيها اللجنة، مثل الضرائب البيئية، والضرائب الصحية، وضرائب الثروة والتضامن. وأشار إلى أنه من المهم أن نكون في الطليعة وأن نعالج المخاطر التي لم تتحقق بالكامل بعد.

16 - وعقب العرض الذي قدمه السيد حنيف، ذكر أعضاء اللجنة ما يلي: (أ) أن الصلة بين الضرائب وأهداف التنمية المستدامة لم تكن دائماً بديهية، ولكن اللجنة حاولت تعيين المجالات التي ينبغي تغطيتها

وتحديد أولوياتها، مثل الضرائب الصحية، والضرائب البيئية، وضرائب الثروة والتضامن؛ (ب) ويلزم تقديم مزيد من الدعم المالي لتحقيق الأهداف؛ (ج) وإن الحفاظ على حقوق البلدان النامية في فرض الضرائب يدعم تعبئة الموارد المحلية وبالتالي تحقيق الأهداف؛ (د) وجباية الضرائب، بوجه عام، وليس فقط الضرائب المتصلة بالصحة والبيئة، تعد أمراً أساسياً لتعبئة الموارد والحد من عدم المساواة وتحقيق الأهداف.

17 - ولاحظ المراقبون ما يلي: (أ) أنه من الضروري التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، بالنظر إلى بلايين الدولارات التي خسرتها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء من جرائها؛ (ب) ومن المهم تقييم السبل التي يمكن بها للتكنولوجيا أن تساعد على زيادة الإيرادات وما دور الإدارات الضريبية والمصارف المركزية ووزارات المالية ووزارات العدل في العمل معاً للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة؛ (ج) وأن الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة وغيرها تتسم بأهمية حيوية في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (د) وإن توليد الإيرادات ضروري لتحقيق الأهداف، ولكن القواعد والتدابير القائمة تميل إلى الحد بشكل مفرط من ممارسة الحقوق الضريبية، في حين لا يبدو أن العديد من التغييرات قيد المناقشة الدولية تمحض الثقة للبلدان النامية بأنه سوف يجري تدليل هذه العراقيل.

## جيم - المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

18 - قدم أحد المنسقين المشاركين الثلاثة للجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، رسمي داس (إلى جانب السيد بروتو وستيفاني سميث)، لمحة عامة عن أنشطة اللجنة الفرعية منذ الدورة الرابعة والعشرين للجنة، على النحو المبين في تقرير المنسقين المشاركين (E/C.18/2022/CRP.22). ونظرت اللجنة الفرعية، في اجتماعها المعقود في حزيران/يونيه، في مذكرات بشأن أربع مسائل. الأولى هي اختبار مقترح بشأن الخضوع للضريبة يدرج في الاتفاقية. والثانية مذكرة هدفها توضيح متى تنطبق أحكام معينة من الاتفاقية على مدفوعات مختلفة لقاء خدمات. والثالثة مذكرة بشأن إدراج مدفوعات لقاء برامجات حاسوبية في تعريف الإتاوات. والرابعة مذكرة بشأن المسائل التقنية والموضوعية الناشئة في إطار المادة 6، تخص الممتلكات غير المنقولة. وركزت اللجنة الفرعية، في اجتماعها المعقود في أيلول/سبتمبر، على وضع الصيغة النهائية للمذكرتين (المذكرتان الأولى والثالثة) اللتان كانتا جاهزتين لعرضهما على اللجنة لمناقشتها في دورتها الخامسة والعشرين.

19 - وعرض السيد داس المذكرة المتعلقة بقاعدة الخضوع للضريبة المقترحة (E/C.18/2022/CRP.23). وأوضح أن اللجنة الفرعية سبق لها أن اقترحت قاعدة عامة لا تقتصر على شواغل تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح المتعلقة بالمعاملات التجارية بين أطراف متشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم بالنسبة للبلدان النامية أن يكون الحكم ذاتي التنفيذ وألا يقتصر على النظم التي اعتمدت بعد دخول المعاهدة حيز النفاذ. بيد أن اللجنة الفرعية سلّمت بأنه ستنشأ حالات أثناء المفاوضات الثنائية تكون فيها الاستثناءات مناسبة، مثل أدوات الاستثمار الجماعي أو صناديق المعاشات التقاعدية، أو في حالة الإعفاء من المشاركة. وبناء على ذلك، تضمن الحكم المقترح حافظاً منزلة لإدراج هذه الاستثناءات. ومن المتوقع أن يتضمن الشرح صياغة مقترحة للاستثناءات الأكثر شيوعاً.

20 - وبوجه عام، أيد الأعضاء والمراقبون نهج الصياغة، بينما قدم البعض اقتراحات بشأن الصياغة. وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه من أن القاعدة المقترحة أوسع نطاقاً مما هو ضروري لمعالجة الشواغل

المتعلقة بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التي دفعته إلى ذلك، وذكر أن اللجنة إذا قررت تجاوز معالجة الشواغل المتعلقة بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح ومحاولة تحقيق حد أدنى من الضرائب، فينبغي لدولة المصدر أن تطبق حدا أقصى على مستوى الضرائب. ولم يحظ هذا الموقف بتأييد عام من اللجنة. واقترح عدة أعضاء ألا يطبق هذا الحكم وقت تسديد دفعة من الدفعات، بل بعد تسديدها فقط، على أساس الطريقة التي خضع بها المبلغ للضريبة على مدى فترة خاضعة للضريبة. وكان ثمة تسليم بأن تطبيق شروط الاستقطاع ليس منصوصا عليه، بطبيعة الحال، في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للزواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو في شروطها؛ بل إنه متروك تحديدا للقانون المحلي. وأشار أشفق أحمد إلى أنه سيتعين إيلاء اهتمام لمسألة تفعيل قاعدة الخضوع للضريبة عند إدراجها وبدء نفاذها. وأيد آخرون أيضا ضرورة تشجيع التنفيذ السريع لأي قاعدة تتعلق بالخضوع للضريبة واردة في الاتفاقية.

21 - وأعرب أحد المراقبين عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة أن تنتظر نتائج عمل الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قبل الشروع في اعتماد قاعدة من قواعد الخضوع للضريبة. وذكر السيد غبونجوبولا اللجنة بأن لها ولايتها وهي تعمل باستقلالية. وعلقت مارلين نيمبارد - باركر قائلة إنه حتى تلك البلدان التي تبنت مقترحات الإطار الجامع كانت حرة في اعتماد حلول أفضل.

22 - وشكر السيد داس الأعضاء والمراقبين على التعليقات القيمة التي ستؤخذ في الاعتبار في المشروع المقبل للحكم المقترح. وأشار أيضا إلى أن التركيز الفوري ينصب على صياغة الحكم؛ واستحسن ترك مناقشة التنفيذ للمستقبل.

23 - وقدم السيد بروتو مذكرة (E/C.18/2022/CRP.24) بشأن إدراج مدفوعات البرمجيات الحاسوبية في تعريف الإتاوات بموجب المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للزواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وذكر اللجنة بالحالة التي سادت بنهاية آخر فترة عضوية للجنة في حزيران/يونيه 2021. والمقصود أن شرح المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للزواج الضريبي قد شمل، منذ عام 2001، اقتباسات مستفيضة من الشرح ذي الصلة للمادة 12 من الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تتناول هذه المسألة. وفي عام 2021، اعتمدت اللجنة تفسيراً موسعاً في الفقرة 15 من شرح المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للزواج الضريبي للاعتراضات التي أعرب عنها بعض الأعضاء بشأن الشرح الحالي. وأضافت أيضاً رأياً بديلاً في الفقرة 16 من شرح اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للزواج الضريبي يؤيد توسيع تعريف الإتاوات ليشمل المدفوعات لقاء استخدام البرمجيات الحاسوبية في الحالات غير المنظورة عملاً بالشرح الراهن.

24 - وحث السيد بروتو اللجنة على التركيز على ضمان توضيح معاملة المدفوعات المتعلقة بالبرمجيات الحاسوبية في المستقبل، نظراً إلى استحالة القيام بأي شيء الآن من شأنه أن يحل المسائل الناشئة فيما يتعلق بالمدفوعات التي تسدد بموجب اتفاقات سابقة. وفي رأيه أن ضمان الوضوح للمستقبل يعني تغيير اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للزواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إما لإدراج المدفوعات لقاء البرمجيات الحاسوبية على وجه التحديد ضمن تعريف الإتاوات أو لاستبعاد هذه المدفوعات على وجه التحديد.

25 - وكان هناك تأييد عام لاقتراح السيد بروتو بأن ينصب التركيز على المستقبل وعلى مواصلة العمل بشأن إمكانية صياغة نص موسع لتعريف عوائد الامتياز لتغطية المدفوعات لقاء البرامجيات الحاسوبية. وأثيرت مسألة ما إذا كان ينبغي الاتفاق على إدراج هذا الحكم الموسع في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولكن أرجئ اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة ريثما يجري الاضطلاع بأعمال إضافية. وبناء على ذلك، ستواصل اللجنة الفرعية عملها على وضع تعريف موسع للإتاوات يشير إلى البرامجيات الحاسوبية، بما في ذلك الشرح ذي الصلة ليستند إليه التعريف الجديد، وستعرضه على اللجنة في عام 2023 بغية التوصل إلى قرار نهائي بشأن ما إذا كان ينبغي إدراج التعريف الموسع في نص الاتفاقية.

## دال - تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

26 - عرض الموضوع آرت رويولوفسن (إلى جانب السيد بروتو)، وهو أحد المنسقين المشاركين للجنة الفرعية المعنية بتحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض بشأن المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأوجز تقرير المنسقين المشاركين (E/C.18/2022/CRP.25) أنشطة اللجنة الفرعية منذ الدورة الرابعة والعشرين للجنة. واجتمعت اللجنة الفرعية مرتين، في حزيران/يونيه وأب/أغسطس، لإعداد مذكرتين موضوعيتين لكي تنظر فيهما اللجنة.

27 - وأوضح السيد رويولوفسن أن المذكرة الموضوعية الأولى (E/C.18/2022/CRP.26) تضمنت التغييرات التي اقترحتها اللجنة الفرعية على الدليل ليعكس التغييرات التي أدخلت على تحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي لعام 2021 بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأثناء صياغة تلك التغييرات، قررت اللجنة الفرعية اقتراح بعض التحسينات (التي لا علاقة لها بالتغييرات التي أدخلت على الاتفاقية في عام 2021) على صياغة الفقرات المحيطة. وطلب تقديم أي تعليقات عامة على المذكرة واقتراح أن يقدم أعضاء اللجنة تعليقات كتابية بحلول 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، لكي تؤخذ تلك التعليقات في الاعتبار في المشروع الكامل للدليل الذي تتوقع اللجنة الفرعية تقديمه إلى اللجنة للموافقة عليه في دورتها السادسة والعشرين. واعتمد المقترح نظرا لعدم اعتراض أحد عليه.

28 - وناقشت اللجنة الوثيقة E/C.18/2022/CRP.27، بشأن التوجيه المقترح المتعلق بإجراء مفاوضات بخصوص المعاهدات الضريبية عن طريق التداول بالفيديو. وأوصت اللجنة الفرعية بإصدار المذكرة كإرشادات قائمة بذاتها، بدلا من الانتظار حتى موعد التحديث التالي للقسم الذي يتناول المسائل اللوجستية في الدليل، والذي سيجري في وقت ما بعد عام 2023.

29 - وأيدت اللجنة مواصلة تطوير التوجيهات كتقرير قائم بذاته. وعلى الرغم من وجود تأييد للاستنتاج القائل بأن الاجتماعات الحضرية تفضل، في كثير من الحالات، على إجراء المفاوضات عن طريق التداول بالفيديو، فقد طلب عدة أعضاء أن يشير التقرير أيضا إلى أن إجراء مفاوضات عن طريق التداول بالفيديو يمكن أن يؤدي، في بعض الأحيان، إلى إبرام معاهدة بسرعة أكبر، وأن المفاوضات عن طريق التداول بالفيديو يمكن أن تساعد في تدريب الجيل القادم من المفاوضين. وسترد هذه التعليقات في النص التالي للتوجيهات التي ستعرض على اللجنة للموافقة عليها في دورتها السادسة والعشرين. وسيحال طلب المراقب

الحصول على إرشادات مماثلة بشأن إجراء مناقشات تتعلق بالاتفاق المتبادل عن طريق التداول بالفيديو إلى اللجنة الفرعية المختصة لتتظن فيه.

## هاء - التسعير التحويلي

30 - عرض المنسقان المشاركان للجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي، إنجيلا ويلفورس وماثيو غبونجوبولا، تقرير المنسقين المشاركين عن التسعير التحويلي (E/C.18/2022/CRP.16) والتسا تعليقات اللجنة وتوجيهاتها بشأن العمل الذي اضطلعت به اللجنة الفرعية منذ الدورة الرابعة والعشرين.

31 - وقدمت السيدة ويلفورس عرضا تناول التقدم المحرز في مساري العمل بشأن التوجيه القطاعي والصناعي. وفيما يتعلق بالمنتجات الأولية، ذكرت أن التوجيهات ستستخدم دراسات حالات فردية من قطاعي فول الصويا والبن وستغطي جوانب التسعير التحويلي لاستخدام الممتلكات غير الملموسة في البحث والتطوير في البذور ومبيدات الآفات. وفيما يتعلق بالصناعات الصيدلانية، أشارت إلى أن التوجيهات ستغطي سلسلة القيمة للقطاع واللوائح التنظيمية الحكومية. وأضافت أنه ستجري أيضا تغطية تحديد المعاملات ووضع المعايير والممارسات الجيدة في مراجعة الحسابات.

32 - وعرض السيد غبونجوبولا العمل الجاري بشأن مجموعة أدوات تقييم المخاطر ومراجعة الحسابات، وأشار إلى أن العمل سيتخذ شكل خريطة طريق لمراجعة الحسابات يترتب عليها تقييم فعال للمخاطر، واختيار الحالات، وإجراء مراجعة للتسعير التحويلي. وفيما يتعلق بالقواعد الوطنية لمكافحة إساءة استعمال التسعير التحويلي، أفاد بأن القرار قد اتخذ بإعطاء الأولوية لمسارات العمل الأخرى.

33 - وقدمت مونيك فان هيركسن، إحدى المشاركات في اللجنة الفرعية، تقريرا عن العمل المضطلع به في مسار العمل المتعلق بشهادات ثاني أكسيد الكربون. وأوضحت أن مسار العمل كان يبحث في سلسلة التوريد المطلوبة لتوليد أرصدة الكربون. وستتضمن التوجيهات المنتجة وصفا لإطار اللوائح التنظيمية وسلسلة الإمداد اللازمين لتوليد وحدات خفض الانبعاثات المعتمدة وخفض الانبعاثات باستخدام أمثلة المشاريع في مجال إعادة التشجير والصناعات الاستخراجية ومواقف الطهي.

34 - وقدم رافاييل بيتروزي، وهو مشارك آخر في اللجنة الفرعية، عرضا عن مسار العمل المتعلق بالانكماش الاقتصادي الناجم عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأشار إلى أن التوجيهات ستركز على تأثير جائحة كوفيد-19 على التسعير التحويلي وستتضمن بعض الدروس العامة للانكماش الاقتصادي. وستشمل التوجيهات تأثير مرض فيروس كوفيد-19 على طول سلسلة القيمة والتغيرات في سلاسل القيمة هذه، المؤقتة والدائمة على السواء. وشملت المواضيع الإضافية التي جرت تغطيتها نقاط القوة والضعف في مختلف أساليب التسعير التحويلي، ومسائل المقارنة المرجعية والتوثيق.

35 - وقدمت السيدة ويلفورس عرضا عن مسار العمل المتعلق بتجنب المنازعات وحلها. وأشارت إلى أن العمل سيركز على اتفاقات التسعير المسبق، والمراجعات المشتركة، والبرنامج الدولي لضمان الامتثال، وسيعالج مسألة الثقة بين السلطات المختصة، وكذلك بين دافعي الضرائب والسلطات الضريبية.

36 - وأشارت السيدة ويلفورس إلى أهمية التعاون مع اللجان الفرعية والأفرقة العاملة الأخرى التابعة للجنة لتقادي الازدواجية وضمان مواءمة توجيهات اللجنة. وأشارت إلى الاتصال باللجنتين الفرعيتين المعنيتين باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

وبقضايا الضرائب البيئية، وكذلك بالفريق العامل المعني بتجنب المنازعات وحلها، وكررت تأكيد التزام اللجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي بمواصلة التشاور والتعاون على نطاق واسع.

37 - وتطرق جميع مقدمي العروض إلى أن أفرقة الصياغة تلقت تعليقات قيمة خلال الاجتماع الأخير للجنة الفرعية، الذي عقد في الفترة من 6 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2022، وفي التعليقات التي تلقتها من عامة الناس بعد الدورة الرابعة والعشرين. وكان من المقرر تقديم مشاريع إلى اللجنة خلال دورتها السادسة والعشرين للمناقشة الأولية بشأن مسارات العمل المتعلقة بالانكماش الاقتصادي الناجم عن مرض فيروس كوفيد-19، وبشأن مجموعة الأدوات المتعلقة بتقييم مخاطر التسعير التحويلي وعمليات التدقيق، وبشأن شهادات ثاني أكسيد الكربون.

38 - ورحبت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الفرعية وشددت بوجه خاص على تقديرها للعمل المضطلع به بشأن مسألة تدابير بناء الثقة في إطار مسار العمل المتعلق بتجنب المنازعات وحلها. وفيما يتعلق بالعمل المضطلع به بشأن مرض فيروس كورونا، شجع أعضاء اللجنة الفرعية على إدراج تأثير الجائحة على تجنب المنازعات وتسويتها، وكذلك على اتفاقات التسعير المسبق، فضلا عن تحمل الكيانات الروتينية للخسائر. ورحب المنسق المشارك بالمدخلات الإضافية المقدمة وأشار إلى أن اللجنة الفرعية ستعظر فيها في المستقبل.

## واو - فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية

39 - عرض المنسق المشارك للجنة الفرعية المعنية بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية، إغناطيوس مفولا، تقرير المنسقين المشاركين (E/C.18/2022/CRP.35)، مسلطا الضوء على نتائج اجتماعين عقدتهما اللجنة الفرعية في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر. ودعا قادة الفرق لكل مسار عمل إلى تقديم مزيد من التفاصيل. وتحدثت ألكسندرا ريدهيد عن قضايا المنشأة الدائمة، وتحدثت كريس سانجر عن الحوافز الضريبية، وناقش ستيج سولوند سوء التسعير التجاري وتقييم الموارد الطبيعية، وقدم حافظ تشودري عرضا حول الانتقال في مجال الطاقة. وقدمت السيدة ريدهيد والسيد تشودري عرضيهما عن بعد.

40 - وفيما يتعلق بمسار العمل بشأن الانتقال في مجال الطاقة، أشار السيد مفولا إلى الاجتماع مع نظرائهم في اللجنة الفرعية المعنية بقضايا الضرائب البيئية الذي ناقشوا فيه تحديد العمل لكل مجموعة بحيث يكمل بعضها البعض ويجري تجنب الازدواجية في الوقت ذاته. وستركز اللجنة الفرعية المعنية بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية على موضوع الانتقال في مجال الطاقة من وجهة نظر الإنتاج أو جانب العرض، بينما ستركز اللجنة الفرعية المعنية بقضايا الضرائب البيئية على موضوع استهلاك الطاقة أو جانب الطلب. وسيجتمع الفريقان بانتظام لمناقشة المجالات التي يمكن أن تعمل عليها أي من اللجنتين الفرعيتين.

41 - وتعتزم اللجنة الفرعية الشروع في دراسة استقصائية لجمع البيانات ذات الصلة وإجراء جرد لمختلف حالات المقاطعات والتدابير المتعلقة بالانتقال في مجال الطاقة. وقدمت اللجنة الفرعية جدول محتويات محتملا للاسترشاد به بشأن الانتقال في مجال الطاقة (المرجع نفسه، المرفق ألف)، مع التركيز على الجوانب الرئيسية للانتقال في مجال الطاقة وإيلاء اهتمام للمسألة البالغة الأهمية المتمثلة في حصول البلدان النامية على الطاقة أثناء سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وشملت بعض المسائل الرئيسية التي تحددت في مناقشات اللجنة الفرعية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:



- (أ) ولاية اللجنة الفرعية فيما يتعلق بتوليد الطاقة؛
- (ب) التركيز على التدابير الضريبية لدفع الانتقال في مجال الطاقة؛
- (ج) الطلب على المعادن الحيوية - الليثيوم والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة - لتلبية احتياجات الانتقال في مجال الطاقة والتنمية في المجتمعات المحلية؛
- (د) الخسائر المحتملة في الإيرادات في البلدان النامية التي تنتج الوقود الأحفوري؛
- (هـ) الثروات من الموارد الطبيعية - المائية والشمسية - وكذلك الهيدروكربونات والفحم؛
- (و) توليد الطاقة الكهربائية؛
- (ز) وقود الطهي والوقود السائل (الغاز الحيوي والهيدروجين)؛
- (ح) إيجابيات وسلبيات الأدوات المالية المختلفة؛
- (ط) البدائل إما بطيئة (على سبيل المثال، الانتقال من الفحم إلى الغاز ثم إلى مصادر الطاقة المتجددة) أو سريعة (مصادر الطاقة المتجددة فقط).

42 - وفيما يتعلق بمسار عمل المنشأة الدائمة، استمعت اللجنة إلى النهج الذي تعتمده اللجنة الفرعية اتباعه لإثارة قضايا الصناعة الاستخراجية الرئيسية وكيفية تناولها حالياً في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للزواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأشارت في ذات الحين إلى مجالات القلق التي قد تحتاج إلى حل في تحديث للاتفاقية. وشملت المجالات المدرجة فرض الضرائب على المتعاقدين من الباطن، وتحديد الأنشطة، وفرض الضرائب على العاملين في الصناعة الاستخراجية ومقدمي الخدمات، وفرض الضرائب على إيرادات الخدمات الإدارية والتقنية، والعمليات عن بعد، والنقل البحري والجوي، وأنشطة التسويق.

43 - وسوف تستعرض اللجنة الفرعية كيف عُولجت تلك المسائل في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للزواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وستوفر سبل انتصاف ممكنة حيثما يتوقع نشوء أوجه قصور. وشملت بعض المواد والشروط التي تتناول القضايا الواردة في الاتفاقية الحالية المادة 5 (بشأن المنشأة الدائمة) والمادة 8 (بشأن النقل البحري والنقل عبر المجاري المائية الداخلية والنقل الجوي) والمادة 12 (أ) (بشأن الأتعاب لقاء الخدمات التقنية) والمادة 12 (ب) (بشأن الخدمات الرقمية الآلية) والمادة 13 (بشأن ضرائب أرباح رأس المال) والمادة 14 (بشأن المهن المستقلة) والمادة 15 (بشأن المهن التابعة).

44 - وتعتمد اللجنة الفرعية اقتراح بعض الخيارات بشأن كيفية معالجة قضايا المنشآت الدائمة في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك مشاريع محتملة لأجزاء من المواد والشروط التي ستطلع عليها اللجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للزواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لكي تنظر فيها. وستعقد اجتماعات منتظمة في المستقبل القريب بين اللجنتين الفرعيتين/الفرعيتين المعنيين بالأمر لمناقشة النهج والخيارات.

45 - وفيما يتعلق بسوء التسعير التجاري وتقييم مسار عمل الموارد الطبيعية، اقترحت اللجنة الفرعية ذلك العنوان الجديد لتفادي عبارة "التقليل من قيمة"، وذلك حفاظاً على لهجة محايدة. وتضمن الموجز وخطة العمل المقدمان عدة قضايا رئيسية منها، على سبيل المثال لا الحصر، حماية الإيرادات في البلدان الغنية بالموارد، وأهمية تقييم المنتجات في إدارة الضرائب، والصعوبات في تحديد القيمة السوقية العادلة، والتسعير

المرجعي، والتسعير الإداري، واتفاقات التسعير المسبق. وسوف يُنظر في هذه المسائل وتستسعى اللجنة الفرعية إلى إدراج أمثلة قطرية ودروس رئيسية مستخلصة من تلك الأمثلة. وفي هذا الصدد، تعترم اللجنة الفرعية إجراء دراسة استقصائية عن المنهجيات التي تستخدمها إدارات الضرائب القطرية والمشاكل التي تواجهها في تقييم المنتجات.

46 - وأعرب أعضاء اللجنة والمراقبون الذين أخذوا الكلمة عن ارتياحهم للكيفية التي يجري بها العمل وللطائفة الواسعة من المسائل التي أثّرت في كل مسار عمل، وهنأوا اللجنة الفرعية على خطة عملها الطموحة. وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن تحفظات فيما يتعلق بمسار عمل المنشأة الدائمة الذي يقترح مشاريع نصوص لإدراجها في تحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وشجعوا التنسيق مع اللجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لتقادي الازدواجية. ولوحظ كذلك أن اللجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من المرجح أن تنتظر في حكم يتجاوز الصناعات الاستخراجية ويتجاوز مسألة المنشأة الدائمة فقط. غير أن آخرين اقترحوا الاستفاضة من خبرة المشاركين في اللجنة الفرعية المعنية بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية ورحبوا بالمشاريع التي ستنتظر فيها اللجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأدلى أحد المراقبين بملاحظة عن أهمية التوجيه المتعلق بالمنشأة الدائمة في الصناعات الاستخراجية، بالنظر إلى أن هذه المسألة كثيرا ما تثار أثناء المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات.

47 - واتفق الجميع على ضرورة التعاون الوثيق بين اللجنتين الفرعيتين لتقادي الازدواجية، بما في ذلك في التعامل مع المنشأة الدائمة في الصناعات الاستخراجية، وأنشطة الاستكشاف، وإسناد الأرباح إلى المنشآت الدائمة، وقوة الجذب، وضريبة أرباح رأس المال، والمادة 14.

48 - واقترح أيضا أن يكون هناك نفس النوع من التعاون بين اللجنتين الفرعيتين المعنيتين بالصناعات الاستخراجية والتسعير التحويلي بشأن المسائل المتصلة بالتسعير التحويلي وتقييم المنتجات في الصناعات الاستخراجية.

## زاي - فرض الضرائب البيئية

49 - قدم المنسقان المشاركان للجنة الفرعية المعنية بقضايا الضرائب البيئية، السيد أحمد وسوزان أكيرفيلدت، التقدم المحرز في العمل والخطوات التالية المقترحة، على النحو المبين أدناه. واستند العرض الذي قدما إلى تقرير المنسقين المشاركين (E/C.18/2022/CRP20).

50 - وينهض مسار العمل 1 (التفاعل بين فرض ضريبة على الكربون والتدابير الوطنية الأخرى) بالعمل في إطار ثلاثة أجزاء: عريضة: كيفية تقييم وتصحيح التفاعل بين ضرائب الكربون والضرائب الأخرى؛ والتفاعل بين ضرائب الكربون والتدابير البيئية الأخرى (الاتجار بالانبعاثات والسياسة المناخية)؛ والإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري.

51 - ويركز مسار العمل 2 (دور ضرائب الكربون وغيرها من التدابير في دعم الانتقال في مجال الطاقة) على وجهات نظر أوسع للانتقال في مجال الطاقة وليس مجرد تخفيضات الكربون. ويترتب على

الاعتبارات الرئيسية استخدام النماذج الأصلية التي تتجسد فيها الجوانب ذات الصلة بالانتقال في مجال الطاقة بشكل مختلف، مع مراعاة أمثلة عن خيارات الضرائب البيئية لهذه النماذج الأصلية. وسينظر في النماذج الأصلية تبعاً لتوافر الموارد الطبيعية والأسواق لبلدان مختارة، على سبيل المثال.

52 - ويهدف مسار العمل 3 (التفاعل بين ضرائب الكربون وبرامج تعويض الكربون) إلى تقديم لمحة عامة عما يحدث حالياً وكيف يبرر الإجراءات التي تتخذها السلطات الضريبية، وزيادة الوعي والفهم للإطار الذي توفره المادة 6 من اتفاق باريس، وتحديد المشاكل الحالية في الضرائب والإشارة إلى القضايا الأساسية التي يجب معالجتها، وضمان اتباع نهج متماسك في التأهيل والتقييم.

53 - وينقسم مسار العمل 4 (آليات تعديل حدود الكربون وكيف يمكن للبلدان النامية أن تتجنب الآثار غير المباشرة غير المرغوب فيها الناجمة عن تنفيذ هذه التدابير من جانب ولايات قضائية أخرى) إلى ثلاثة أجزاء عريضة: تسرب الكربون وكيفية معالجته؛ وتدابير ومقترحات تعديل حدود الكربون؛ والاستجابات المحتملة لتعديلات حدود الكربون.

54 - وأشار المنسق المشاركون إلى التنسيق الوثيق مع اللجنة الفرعية المعنية بضرائب الصناعات الاستخراجية (مسار العمل 1 و 2) واللجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي (مسار العمل 3).

55 - وسعى المنسق المشاركون إلى الحصول على توجيهات محددة بشأن مساري العمل 2 و 4 (E/C.18/2022/CRP20، الفقرتان 13 و 23).

56 - وفيما يتعلق بمسار العمل 5 (تدابير بيئية أخرى غير ضرائب الكربون)، أشار المنسق المشاركون إلى أن اللجنة الفرعية تعترم، استناداً إلى التعليقات الأولية الواردة من حلقة عمل نظمها الأمانة العامة، أن تبدأ العمل بشأن النطاق المحدد لمسار العمل وستقدم اقتراحات بشأن نطاقه المحدد لكي تنتظر فيها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين.

57 - وعلق أعضاء اللجنة على العرض وشكروا اللجنة الفرعية على اتصالها باللجان الفرعية الأخرى، مشيرين إلى أهمية هذا التنسيق للنهوض بعملها.

58 - وسلط أعضاء اللجنة والمراقبون الضوء على بعض المجالات التي تسترعي اهتمام اللجنة الفرعية، على النحو التالي:

(أ) مسار العمل 1: إدراج التفاعل بين ضرائب الكربون والضرائب غير المباشرة الأخرى على الوقود والمركبات لمعالجة الأزواج الضريبي المحتمل؛

(ب) مسار العمل 2: النظر في المرشحين المحتملين الآخرين لاختيار النموذج الأصلي (على سبيل المثال، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وغانا)، ومواصلة شرح استخدام النماذج الأصلية واختيارها ومعاييرها، وكذلك كيف يمكن لوضعي السياسات ودافعي الضرائب استخدام هذا التحليل؛

(ج) مسار العمل 4: الاضطلاع بوصف موضوعي لتعديلات حدود الكربون، بما في ذلك حالة امتثالها لمنظمة التجارة العالمية. والمهم، كما سبق التحذير في الدورة الرابعة والعشرين (E/2022/45/Add.1-E/C.18/2022/2، الفقرة 50)، أنه أعيد التأكيد على أن التحليل في إطار مسار العمل هذا ينبغي أن يكون موضوعياً وألا يعتبر تأييداً أو رفضاً ضمنياً من جانب اللجنة للتدابير التي وضعتها أي منظمة، أو دعماً ضمنياً لتعديلات حدود الكربون.

## حاء - تجنّب المنازعات وتسويتها

- 59 - أبلغ المنسق المشاركون للفريق العامل المعني بتجنب المنازعات وتسويتها، السيد بروتو والسيد رولوفسن، اللجنة بأن الفريق العامل لم ينجز أي عمل موضوعي حتى الآن لأن الأعضاء ما زالوا يراقبون العمل الجاري في مجال رقمنة الاقتصاد وعولمته. بيد أن الفريق العامل يتعاون مع اللجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي، وهي لديها مسار عمل مستمر بشأن تجنب المنازعات وحلها.
- 60 - ولوحظ أن هناك أحداثًا مختلفة لتنمية القدرات رتبها الأمانة تتناول جوانب تجنب المنازعات وحلها، وأنه سيجري استعراض أي تعليقات مستقاة من تلك الأحداث لاتخاذ إجراء محتمل بشأنها.
- 61 - وطلب أحد الأعضاء إلى اللجنة أن تتناول مسائل التحكيم في المنازعات، لا سيما فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار، وأن تنظر في وضع قاعدة بيانات للقرارات الصادرة عن قضايا التحكيم الدولية ومعالجة المنازعات في الصناعات الاستخراجية. ولاحظ المنسق المشاركون أن الدليل تناول مسائل التحكيم، ولكن قد ينبغي النظر في هذه المسألة في المستقبل. واتفق الأعضاء على أنه يمكن للفريق العامل أن يواصل مراقبة نتائج العمل الجاري بشأن فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي والقائم على العولمة والاتصال باللجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي والأمانة العامة فيما يتعلق بالتعليقات الواردة من فعاليات تنمية القدرات لاتخاذ الإجراءات الممكنة والنظر فيها.

## طاء - المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة

- 62 - قدم المنسق المشارك للجنة الفرعية المعنية بالمسائل الضريبية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة، السيد غبونجوبولا، تقرير المنسقين المشاركين (E/C.18/2022/CRP.19) الذي أوجز تاريخ العمل وحالته. وسلط الضوء على مسارات العمل التي تنظر فيها اللجنة الفرعية.
- (أ) مسار العمل ألف، الذي كان الغرض منه تيسير تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من خلال أعمال اللجنة، مثل المادة 12 (أ) و 12 (ب)، رهنا بالقواعد الضريبية، والأرباح الرأسمالية (المادة 13 (6) و (7))، والمنشأة الدائمة، والتحكيم؛
- (ب) مسار العمل باء: ورقة تناولت وظيفة وأهمية اختبارات الوجود المادي؛
- (ج) مسار العمل المحتمل جيم، الذي قد يتعامل مع قضايا الضرائب عبر الحدود التي تتعلق بالعملين عن بعد.

- 63 - وأشار إلى أن الوثيقة E/C.18/2022/CRP.19 تتضمن ثلاثة مرفقات: المرفق ألف، الذي أعد دعماً لمسار العمل ألف بشأن صك المسار السريع المحتمل؛ والمرفق باء، بشأن الأهمية الوظيفية لاختبارات الحضور المادي (مسار العمل باء)؛ والملحق جيم، الذي تطرق إلى قضايا فرض الضرائب على دخل الشركات ويشمل السلع والخدمات الرقمية (ومسار العمل باء أيضاً). وأدرجت المرفقات كأساس للمناقشة ولا ينبغي اعتبارها تمثل الآراء التي خلصت إليها اللجنة الفرعية.

- 64 - وقدم فيليب بيكر المذكرة المتعلقة بالمرفق ألف من الورقة. وعرضت المذكرة أفكاراً عن كيفية تحقيق صك المسار السريع على النحو المتوخى وفقاً لمسار العمل ألف. وأشار إلى الحاجة إلى عملية

مبسطة يمكن للمشاركين من خلالها تحديث المعاهدات لمراعاة الأحكام الجديدة عند تطويرها بمرور الوقت. ومن بين المسائل التي يتعين النظر فيها عند وضع ذلك الصك، ما نوع الصك الأنسب، وما ينبغي أن تكون عليه المرونة لإدخال أحكام أخرى عندما تصبح جزءا من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكيفية تحقيق أفضل مستوى من الاختيارية يشجع على المشاركة والتفويض العملي، وما الأحكام التي ينبغي وضعها لمعالجة التوافق والحاجة إلى الحد من التعقيد، بحيث تقل الحاجة للمناقشات الثنائية.

65 - وكانت اللجنة الفرعية قد اقترحت، في ورقتها، إعطاء الأولوية لمسار العمل ألف على مسار العمل باء. بيد أن بعض الأعضاء ارتأى أنه ينبغي للجنة أن تركز على مسار العمل باء، نظرا للتحديات الكامنة في تحريك مسار العمل ألف واستكمال بنجاح، في حين يمكن اعتبار مسار العمل باء "ثمرة دانية القطف"، ذات صلة خاصة بالحصاد في المشهد الحالي للاقتصاد الرقمي القائم على العولمة بشكل متزايد. ورأى آخرون أن مسار العمل باء من غير المرجح أن يضيف قيمة إلى العمل الأكاديمي القائم وأن يكون أقل قيمة عملية بالنسبة للبلدان النامية من العمل على أداة المسار السريع، بما في ذلك معالجة الصرائب المفروضة على الاقتصاد الرقمي القائم على العولمة بشكل متزايد.

66 - وفيما يتعلق بمسار العمل ألف، لاحظ بعض الأعضاء أن العمل سيواجه تحديات كبيرة في تحقيق قبول واسع النطاق، لا سيما بالنظر إلى الحاجة إلى نتائج متوازنة. ورئي أنه قد يكون من المهم تحديد الدعم السياسي الذي ستحظى به نتائج العمل. ويبدو أن أداة المسار السريع التي ستبني عن مسار العمل أداة تتسم بالتعقيد وأن عملية اعتمادها وتنفيذها بالكامل ستواجه عقبات كأداء. وبعض ذلك يشمل مسائل التوافق، ووضع وإقرار ثلاثة اتفاقات منفصلة (صك، وبروتوكولات، واتفاقات ثنائية لكل معاهدة ضريبية)، والحاجة إلى إجراء مفاوضات ثنائية، وموافقة البرلمان، وعمليات شتى لوضع القوانين فيما بين مختلف الولايات القضائية. وتساءل بعض هؤلاء الأعضاء عما إذا كان الصك سيعجل باعتمادها، لا سيما بالنظر إلى ضرورة التفاوض الثنائي على بعض جوانب كل حكم من أحكام المعاهدات الضريبية المشمولة، ومسائل التوافق، والصياغة المختلفة فيما بين المعاهدات.

67 - وأعرب أعضاء آخرون عن تأييدهم الكامل لمسار العمل ألف، مشيرين إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسبها بالنسبة للبلدان النامية التي ترغب في إدراج التغييرات التي أدخلت على اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في معاهداتها من خلال عملية سريعة وفعالة. ولاحظ الأعضاء أن الدعم أو القبول السياسي لم ينظر فيهما قبل الشروع في مسارات أعمال اللجنة الأخرى، ومن ثم لا ينبغي أن يكونا موضع اعتبار لهذا المسار. وستكون الأحكام الموضوعية، وليس الهيكل العام لصكوك المسار السريع، هي المجالات التي يتوقع أن تختلف فيها الآراء أكثر من غيرها، وسيشمل ذلك أحكاما واردة بالفعل في الاتفاقية ومن ثم فإنها تعتبر مسبقا صالحة للتفاوض. وأشار إلى أن أفضل نهج هو وضع وثيقة أولا، ثم معالجة مسائل القبول السياسي وغيره من التحديات مثل التوافق عندما يكون هناك مشروع للنظر فيه. ولاحظ أحد الأعضاء أن الأحكام المحدثة للمادة 8 يمكن أن تكون أحكاما أخرى مرشحة للإدراج في خيارات صكوك المسار السريع.

68 - كما أعرب مراقبون من البلدان وبعض المنظمات الدولية عن تأييدهم لمسار العمل ألف، مشيرين إلى أنه ذو أهمية كبيرة للبلدان ويقدم حلا يتسم بالكفاءة والفعالية، في حين أن بعض المراقبين من البلدان الأخرى الذين قدموا مداخلات لم يتبنوا هذا الرأي.

69 - ومع مراعاة الآراء المعروضة، قررت اللجنة أنه ينبغي معاملة مساري العمل ألف وباء كأولويتين. وبوسع أفرقة مختلفة داخل اللجنة الفرعية أن تضطلع بالعمل الأولي للمساعدة على النهوض بالعمل على هذا النحو.

70 - وطُرح مقترح جديد لتوفير التوجيه للبلدان النامية بشأن قضايا العاملين عن بعد/غير المقيمين، نظرا لتغير أنماط العمل. واتفق على أن تعد اللجنة الفرعية ورقة وأن تقدمها في دورتها السادسة والعشرين لكي تنظر فيها اللجنة. ويمكن أن يصبح هذا مسار العمل جيم، إذا ووفق عليه.

## ياء - فرض الضرائب على الأصول المشفرة

71 - قدمت الأمانة العامة تقريرا مرحليا عن بند جدول الأعمال المتعلق بفرض الضرائب على الأصول المشفرة. وقد بدأ العمل على إعداد ورقة تعطي لمحة عامة عن المسائل الضريبية، وتركز بوجه خاص على البلدان النامية. واقترح أن تقدم في الدورة السادسة والعشرين ورقة تأخذ في الاعتبار التغيرات الأخيرة التي طرأت على واقع العملات المشفرة، وأيدت اللجنة هذا المقترح. وأكدت الأمانة العامة أنه لا توجد توقعات بأن تتولى اللجنة العمل بشأن هذه المسألة في الوقت الراهن وأن ورقة الدورة المقبلة ستساعد اللجنة في اتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية، إن وجدت، التي قد ترغب في اتخاذها.

## كاف - الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب

72 - قدم المنسق المشارك للفريق العامل المعني بالرقمنة والفرص الأخرى لتحسين الإدارة الضريبية، وازيونيا ليغوميكا، تقرير المنسقين المشاركين (E/C.18/2022/CRP.33) للمناقشة. وقدم معلومات مستكملة عن أعمال الفريق العامل منذ الدورة الرابعة والعشرين.

73 - وأبلغ السيد ليغوميكا الأعضاء بأن الفريق العامل قد وافق على خطة عمل تشمل ما يلي:

(أ) وضع خارطة طريق لرقمنة السلطات المعنية بالإيرادات؛

(ب) تقديم إرشادات بشأن وضع إطار لإدارة البيانات ينظر في أفضل استخدام للبيانات المتاحة ويحدد الثغرات في توافر البيانات الجيدة؛

(ج) اقتراح وسائل لرصد التطورات التكنولوجية للتعرف على التحسينات ذات الصلة بالنظام الضريبي.

74 - ولتنفيذ خطة العمل المتفق عليها، وافق الفريق العامل على وضع دليل لمساعدة البلدان على رقمنة إدارة إيراداتها. وسيتناول الدليل قضايا مثل خرائط الطريق الرقمية لإدارة الضرائب، وأطر إدارة البيانات، والأطر القانونية، والتكنولوجيات المبتكرة، ودراسات الحالة. وأشار السيد ليغوميكا إلى أن الورقة التي أعدت للدورة (E/C.18/2022/CRP.33) كانت تتضمن نص ديباجة للجزئين الأول والثاني من الدليل المقترح.

75 - وأعرب الأعضاء عن تأييدهم لهذا العمل، مشيرين إلى أن مسار العمل له أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية. وأشار إلى أن السلطات المعنية بالإيرادات تحتاج إلى تحديث لتعبئة الإيرادات تعبئة فعالة، بما في ذلك من خلال رقمنة عملياتها. وشملت بعض العمليات التي سلط عليها الضوء تبادل المعلومات، وهو أمر حيوي بالنسبة للسلطات المعنية بالإيرادات.

76 - واعتبر الأعضاء موجز الدليل المقترح التي أعدها الفريق العامل وثيقة الصلة بالموضوع وتعالج على نحو واف المسائل التي ستكون ذات أهمية قصوى بالنسبة للبلدان. وأشار أحد الأعضاء إلى أن الخبرات القطرية كانت خبرات حيوية بالنسبة للدليل، لا سيما عندما سلطت الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان في سعيها إلى رقمنة إدارة الإيرادات. وأشار عضو آخر إلى ضرورة معالجة مسألة الأمن السيبراني، نظرا لأنه يؤدي دورا حيويا في ضمان حماية البيانات الواردة من دافعي الضرائب والحفاظ على سريتها. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ بعض الأعضاء أنه لا بد من دراسة العلاقة بين القوانين الضريبية وقوانين حماية البيانات لكفالة التوافق بينها.

77 - وطرح استفسار بشأن مسألة التشريع النموذجي، وسعى أحد الأعضاء إلى معرفة الهدف من الفصل 9 المقترح في دليل التشريع النموذجي. فأبلغ السيد ليغوميكا المجتمعين بأن الفصول التي تتناول الإطار الرقمي النموذجي والتشريع النموذجي ستدرج في الأقسام المتعلقة بخريطة طريق إدارة الضرائب الرقمية والإطار القانوني، على التوالي، وستوفر العناصر التي ستؤخذ في الاعتبار عند وضع الإطار والقوانين اللازمة.

78 - ولاحظ أحد الأعضاء أن الكثير من العمل يجري القيام به في هذا المجال في محافل أخرى وأنه سيكون من المهم أن نشارك مشاركة بناءة مع الهيئات التي تضطلع بهذا العمل. وبذلك، سيكون الفريق العامل في وضع يمكنه من الاستفادة من جميع الأعمال التي أنجزت بشأن هذه المسألة وضمان أنها تحقق قيمة مضافة.

## لام - زيادة الشفافية الضريبية

79 - عرض خوسيه ترويا، المنسق المشارك للجنة الفرعية المعنية بزيادة الشفافية الضريبية، تقرير المنسقين المشاركين (E/C.18/2022/CRP.32) للمناقشة. وقدم معلومات مستكملة عن أعمال اللجنة الفرعية منذ الدورة الرابعة والعشرين.

80 - وذكر السيد ترويا أن اللجنة الفرعية قامت، بناء على ما أذيع أثناء الدورة الرابعة والعشرين، بوضع وتعميم استبيان يهدف إلى تبين التحديات التي تواجهها البلدان النامية عند تبادل المعلومات الضريبية وأي ثغرات في التوجيهات والمعايير القائمة. وحددت اللجنة الفرعية أيضا تحديات يمكن التصدي لها وارتأت أن هذه التحديات، إلى جانب التحديات والثغرات التي تبينت في الردود على الاستبيان، ستشكل الأساس للخطوات التالية التي تتخذها اللجنة الفرعية للوفاء بولايتها.

81 - ولاحظ أعضاء أن عملية تحديد التحديات التي تواجهها البلدان فيما يتعلق بتنفيذ المعايير عملية حيوية. وأيد الأعضاء تمديد فترة الرد وإخفاء هوية المستجيبين للاستبيان الذي أرسل إلى شتى الولايات القضائية من أجل إتاحة الفرصة لهم للتعبير بحرية عن التحديات التي تعترضهم في زيادة الشفافية الضريبية وفي تحديد الثغرات في المعايير والتوجيهات القائمة.

82 - وأشار إلى أن الولايات القضائية ستحتاج إلى التكيف مع الأوقات المتغيرة والممارسات التجارية المحسنة الناجمة عن العمليات الرقمية، من خلال تبني رقمنة سلطاتها المعنية بالإيرادات ومواكبة التكنولوجيا ذات الصلة لتعزيز قدرتها على تحسين الشفافية الضريبية.

83 - ولاحظ أعضاء أنه سيكون من المفيد للبلدان النامية أن تضع اللجنة الفرعية عمليات أبسط تتيح لكل بلد الوصول إلى تبادل المعلومات على نحو أيسر وأكثر فعالية. وجرى تسليط الضوء أيضا على التوجيهات المتعلقة باستخدام البيانات الواردة من تبادل المعلومات باعتبارها مسألة رئيسية تحتاج إلى معالجة. ولاحظ أن ذلك أسهم في تقييم أثر الاستثمار الذي تحتاجه البلدان من أجل الامتثال للمعايير، علما بأن الهدف النهائي يتمثل في زيادة الإيرادات المحلية المتأتية من زيادة الشفافية الضريبية. علاوة على ذلك، لاحظ أعضاء أن مسائل التوقيت تحتاج إلى معالجة لضمان تلقي المعلومات التي تطلبها الولايات القضائية في موعدها.

84 - وبالإضافة إلى المسائل التي سبق أن أشير إليها في الاستبيان، سلط المراقبون الضوء على المسائل التالية التي يمكن للجنة الفرعية أن تنظر في معالجتها:

(أ) الأمن وضمانات البيانات؛

(ب) تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات؛

(ج) تطوير البنية التحتية القانونية؛

(د) المعلومات للأغراض غير الضريبية (على سبيل المثال، تنفيذ الامتثال للموافقة/السرية التلقائية من قبل الوكالات الأخرى)؛

(هـ) معنى مفهوم "المعلومات المهمة المتوقعة" بالنسبة لإدارات الضريبة أو عمليات فرضها في إطار المعايير الحالية. واقترح أحد الأعضاء عدم إعطاء أولوية لهذا الأمر لأنه سبق أن أخذ في الاعتبار من قبل المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنى بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية.

85 - ولاحظ أيضا أن هناك مجالا للتعاون مع الهيئات الأخرى، وأبرزها المنتدى العالمي، لضمان عدم وجود ازدواجية في العمل وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية. وتمثلت خلاصة النقاش في أن هناك حاجة إلى أن تحدد اللجنة الفرعية أولوياتها من أجل الاضطلاع بالولاية بفعالية وكفاءة، نظرا للتحديات العديدة التي تم تحديدها.

## ميم - الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية

86 - عرض منسق اللجنة الفرعية المعنية بضرائب الثروة والتضامن، السيد ترويا، تقرير المنسق (E/C.18/2022/CRP.17) والتمس تعليقات اللجنة وتوجيهاتها بشأن العمل الذي اضطلعت به اللجنة الفرعية منذ دورتها الرابعة والعشرين.

87 - وقدم السيد ترويا عرضا عن التقدم الذي أحرزته اللجنة الفرعية في أعمالها، بما في ذلك وضع موجز أكثر تفصيلا للورقة التي تعكف اللجنة الفرعية على صياغتها. وكان القصد من الورقة تقديم لمحة عامة عن الأسئلة التي تثار عندما تنظر البلدان فيما إذا كانت ستطبق ضريبة على الثروة أو التضامن. وأشار السيد ترويا إلى أن اللجنة الفرعية تعترم تقديم المشروعين الأولين إلى اللجنة في موعد لا يتجاوز الدورة السابعة والعشرين والتوجيهات المقترحة للموافقة النهائية عليها في موعد أقصاه الدورة الثامنة والعشرين.



88 - وكرر السيد ترويا من جديد في عرضه أن اللجنة الفرعية تضطلع بعملها وفقاً للمبادئ التوجيهية التي سبق إرساؤها، وهي أن أي توجيه هو توجيه غير إلزامي (يركز على محاسن ومساوئ مختلف أنواع الضرائب على الثروة)، وغير مكرر (يستند إلى التوجيهات القائمة)، وتعاوني (بالتنسيق مع اللجان الفرعية الأخرى، مثل اللجنة الفرعية المعنية بزيادة الشفافية الضريبية).

89 - وذكر السيد ترويا أن اللجنة الفرعية أدخلت، منذ الدورة الرابعة والعشرين، بعض التغييرات التحريرية ووسعت الموجز ليشمل المزيد من العناوين والعناوين الفرعية. ووصف محتوى الموجز الأكثر تفصيلاً في نسخة مُعلّمة ترد في المرفق ألف من ورقة غرفة الاجتماعات، وهذه النسخة تبرز المعلومات الإضافية المضافة إلى الموجز الذي نوقش سابقاً.

90 - وكان هناك تأييد عام من أعضاء اللجنة للعمل الذي اضطلعت به اللجنة الفرعية. وهنا الأعضاء والمراقبون السيد ترويا والمشاركين الآخرين في اللجنة الفرعية على التقدم الذي أحرزوه وتمنوا لهم النجاح في خطة العمل الطموحة المقبلة. وشدد بعض الأعضاء على أهمية الموضوع في ضوء تزايد عدم المساواة والجهود التي تبذلها البلدان لإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأشار بعض الأعضاء أيضاً إلى أهمية تحديد وتقييم الأصول بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بفرض الضرائب على الثروة، وأهمية التجارب القطرية في فهم قضايا التنفيذ الرئيسية.

91 - وجرت أيضاً مناقشة بشأن ما إذا كانت اللجنة الفرعية ستقدم تشريعاً نموذجياً لضريبة صافي الثروة. وتقرر أن تلخص اللجنة الفرعية، كخطوة أولى، العناصر التشريعية اللازمة لضريبة صافي الثروة في تذييل لورقة مقبلة.

## نون - الضرائب غير المباشرة

92 - عرضت المنسقة المشاركة للجنة الفرعية المعنية بالضرائب غير المباشرة، كابينومبا إيزابيث نامويما - سيكومبي، تقرير المنسقين المشاركين عن الضرائب غير المباشرة (E/C.18/2022/CRP.21)، وطلبت الموافقة على التعديلات التي أدخلت على مسارات العمل والأولويات المقترحة والتعليقات والتوجيهات المتعلقة بمحتويات موجز الفصل العام المتعلق بضريبة القيمة المضافة/ضريبة السلع والخدمات، ومعاملة ضريبة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واسترداد ضريبة القيمة المضافة.

93 - وذكرت السيدة نامويما - سيكومبي بولاية اللجنة الفرعية وزودت أعضاء اللجنة بمعلومات محدثة عن الأعمال المضطلع بها منذ الدورة الرابعة والعشرين. وفيما يتعلق بالتعديلات المقترحة إدخالها على مسارات العمل وأولوياته، أشارت إلى أن اللجنة الفرعية اقترحت عدم فصل مسائل التصميم عن تحديات الامتثال، ومن ثم اتباع نهج أكثر شمولاً. وأفادت بأن اللجنة الفرعية اشتركت مع ممثلين من 10 بلدان نامية لضمان استجابة خطة عمل اللجنة الفرعية للتحديات المحددة التي تواجهها في مجال ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع والخدمات. وتعترم اللجنة الفرعية إنجاز العمل بشأن المجالات الثلاثة الأولى ذات الأولوية في غضون الأشهر الـ 18 المقبلة.

94 - وبعد أن عرضت السيدة نامويما - سيكومبي موجز مسارات العمل الثلاثة الأولى التي تم تفصيلها في ورقة غرفة الاجتماعات، ركزت تعليقات أعضاء اللجنة والمراقبين على أهمية ضريبة القيمة المضافة

لتوليد الإيرادات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقضايا ضريبة القيمة المضافة على الواردات والصلة بين التضخم وضريبة القيمة المضافة.

95 - وبوجه عام، كان هناك تأييد وتقدير للأعمال التي اضطلعت به اللجنة الفرعية. وأيدت اللجنة التعديلات التي أدخلت على مسارات العمل والأولويات المقترحة. ورحب المنسق المشاركان بالمدخلات الإضافية المقدمة وأشارا إلى أن اللجنة الفرعية ستنتظر فيها في المستقبل.

## سين - الضرائب الصحية

96 - قدمت الموضوع تروود شتاينس سونفيسن، إحدى المنسقتين المشاركتين للجنة الفرعية المعنية بالضرائب الصحية، إلى جانب السيدة نامويمبا - سيكومبي. وعرض تقرير المنسقين المشاركين (E/C.18/2022/CRP.29) أعمال اللجنة الفرعية للبدء في صياغة دليل عن الضرائب الصحية للبلدان النامية، وهو محور برنامج عمل اللجنة الفرعية بصيغته التي أقرتها اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

97 - وقدمت السيدة شتاينس سونفيسن وثيقتين لتناقشهما اللجنة. وكانت الوثيقة الأولى، E/C.18/2022/CRP.30، عبارة عن مشروع فصل يتناول الاعتبارات العامة في صياغة الضرائب الصحية، وهو موجه إلى صانعي القرارات المتعلقة بالسياسات الضريبية. وتضمنت الوثيقة الثانية، E/C.18/2022/CRP.31، موجز أربعة فصول إضافية من الدليل: فصل موجه إلى الوزراء؛ واثنان موجهان إلى أولئك الذين يصممون الضرائب الصحية؛ وفصل واحد يتناول إدارة الضرائب.

98 - وجرت مناقشة حية بين الأعضاء والمراقبين. ويتعلق العديد من التعليقات بالقضايا التي يتعين تناولها في فصول الدليل التي ستعرض على اللجنة في الدورات المقبلة. وعلى وجه الخصوص، شدد عدة أعضاء ومراقبين على أهمية معالجة العلاقة بين زيادة الضرائب غير المباشرة والأنشطة غير المشروعة (مثل التهريب).

99 - وأشارت عدة وفود أخرى إلى ضرورة امتثال الضرائب الصحية للالتزامات القانونية الدولية، وهي مسألة ألمح إليها الفصل 2 من الدليل، ولكنها تحتاج إلى التوسع في فصل (أو فصول) مناسبة أخرى. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد الأعضاء وأحد المراقبين أن بعض البلدان فرضت ضرائب غير مباشرة أقل على المشروبات الكحولية التقليدية، مما قد يثير مشاكل من منظور تجاري. واقترح أحد المراقبين أن يشير الفصل 2 إلى اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ والفصل 7 إلى بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

100 - وردا على تشكيك أحد المراقبين بأهمية وألوية هذا العمل بالنسبة للبلدان النامية، أوضحت السيدة نامويمبا - سيكومبي أهمية الضرائب الصحية بالنسبة للبلدان النامية من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتحسين النتائج الصحية وكمصدر للإيرادات. واختتمت السيدة شتاينس سونفيسن المناقشة بالإشارة إلى أن التعليقات الموضوعية ستؤخذ في الاعتبار عند صياغة الفصول ذات الصلة.

## عين - العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار

101 - قدم المنسق المشارك للجنة الفرعية المعنية بالعلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار، السيد رويلوفسن، تقرير المنسقين المشاركين عن هذا الموضوع (E/C.18/2022/CRP.18). وأشار إلى أن مسار العمل ألف يتناول السياسة الضريبية والتدابير الإدارية وعلاقتها باتفاقات الاستثمار الدولية وأن

مسار العمل باء يشير إلى العلاقة بين المعاهدات الضريبية والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. وسيُنظر مسار العمل جيم في قضايا أخرى غير تلك التي يتناولها مسار العمل ألف وباء، مثل القضايا الضريبية الأخرى الواردة في الاتفاقات التجارية أو اتفاقات التجارة والاستثمار المختلطة.

102 - وفي وقت لاحق، قدم مستشار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، آلان كاستونغواي، الذي شارك افتراضياً، إحاطة إلى اللجنة عن مشروع الموجز لتقرير عن العلاقة بين المعاهدات الضريبية ومعاهدات الاستثمار بتكليف من الإدارة. وقدم عرضاً عن السمات الرئيسية لذلك الموجز، من بينها أثر اتفاقات الاستثمار الدولية على الضرائب، والمقترحات الرامية إلى معالجة مسألة الضرائب في اتفاقات الاستثمار الدولية، والتنفيذ العملي للتوجيهات في اتفاقات الاستثمار الدولية المقبلة. وشدد على ضرورة مراعاة شواغل موظفي الضرائب عندما تتفاوض البلدان على اتفاقات استثمار. وكان الغرض من تقرير الخبير الاستشاري هو المساعدة في المناقشات التي دارت في اللجنة الفرعية بشأن هذا الموضوع.

103 - وقدم مدير فرع بحوث الاستثمار في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ريتشارد بولوين، إحاطة عن عمل المنظمة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية، على النحو المشار إليه في الوثيقة [E/C.18/2022/CRP.18](#). وسلط الضوء على العناصر الرئيسية لتقرير *الاستثمار العالمي لعام 2022*، بما في ذلك الإصلاحات الضريبية الدولية وآثار الاستثمار المستدام للركيزة 2 لتأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على سياسة الاستثمار. وشدد على ضرورة تعزيز المزيد من التنسيق والتعاون بين أوساط الاستثمار والضرائب. واتفقت المنسقة المشاركة الأخرى للجنة الفرعية، السيدة كانا، مع السيد بولوين على هذا الجانب، الذي أقر به في أعمال اللجنة الفرعية حتى الآن، مشددة على الأهمية الأوسع نطاقاً لبناء الجسور في مجال الاستثمار والضرائب، أي أنه ينبغي للخبراء في مسائل الضرائب أن يتعرفوا على سياسات الاستثمار، والعكس بالعكس.

104 - وعُقدت مناقشة تفاعلية عقب ذلك. وأثنى أعضاء اللجنة والمراقبون على أعمال اللجنة الفرعية وعلى موجز الورقة، الذي من شأنه أن يساعد اللجنة الفرعية في عملها، مع التشديد على ضرورة زيادة الوعي باتفاقات الاستثمار التي تشمل الضرائب. وأشار أحد الأعضاء إلى أن آليات المنازعات في اتفاقات الاستثمار لها تأثير على الاتفاقات الضريبية الدولية، واقترح في الوقت نفسه أن تنظر اللجنة في هذه الآليات في المستقبل، لا سيما أن أفرقة المنازعات يمكن أن تسفر عنها عواقب مالية هائلة بالنسبة للبلدان.

105 - ولاحظ الأعضاء والمراقبون أن هناك تمييزاً كبيراً بين معاهدات الاستثمار القديمة والجديدة في أي تحليل، وأشار إلى أن أعمال اللجنة بشأن آليات المسار السريع لتحديث المعاهدات الضريبية الثنائية قد يوفر أيضاً دروساً لأوساط الاستثمار، شأنه في ذلك شأن الاتفاقية المتعددة الأطراف لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتنفيذ التدابير المتصلة بالمعاهدة الضريبية لمنع تآكل القاعدة وتحويل الأرباح. وفي حين أن اللجنة الفرعية لم تقترح تناول المسائل المتعلقة بالاستثمار بشكل تفصيلي، مثل ما إذا كان ينبغي إبرام اتفاقات استثمار، أو اختيار أفضل مكان للإفادة من معاهدات الاستثمار، فإنه يمكن ذكرها لضمان الوعي بالمسألة والسياق اللازم.

106 - وشكرت اللجنة الفرعية المشاركين على تعليقاتهم واقتراحاتهم وستنظر فيها عندما تستأنف أعمالها.

## فء - بناء القدرات

107 - قدمت رئيسة وحدة تنمية القدرات، إميلي مويا، معلومات مستكملة عن برنامج الأمانة العامة لتنمية القدرات في مجال الضرائب وتعبئة الموارد المحلية. وركزت عرضها على أنشطة تنمية القدرات المضطلع بها منذ الدورة الرابعة والعشرين للجنة، في نيسان/أبريل 2022، والأنشطة المخطط لها حتى آذار/مارس 2023.

108 - وأشير بصفة خاصة إلى ما يلي:

(أ) ورش عمل وحلقات دراسية شبكية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري (على سبيل المثال، التحضير لمفاوضات المعاهدة الضريبية (أول حدث حضوري منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عُقدت بالتنسيق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وفرض ضرائب الكربون والضرائب البيئية الأخرى (حضور افتراضي) وحلقة العمل الحضرية المقبلة بشأن التطبيق العملي لإجراءات الاتفاق المتبادل، بالتعاون مع المنظمة الكاربية لمديري الضرائب، من بين أمور أخرى)؛

(ب) دورات على الإنترنت (على سبيل المثال، الدورات التدريبية القادمة على الإنترنت حول التسعير التحويلي وموضوعات مختارة من المعاهدات الضريبية)؛

(ج) تقديم المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء التي تطلبها.

109 - وقدم مايكل لينارد من الأمانة العامة تقريراً عن حلقة العمل الافتراضية الأخيرة بشأن الجوانب العملية والسياساتية للضرائب في اقتصاد رقمي وقائم على العولمة، مشيراً إلى حسن توقيتها في مساعدة المشاركين في تحديد وتقييم الخيارات المتاحة لبلدانهم في كل من المفاوضات وتنفيذ أي نتائج تفاوضية، وكذلك في تقييم ومعالجة الخيارات المتعلقة بالقانون المحلي.

110 - وشملت البنود الإضافية المقدمة نشر المنتجات التوجيهية للجنة وأنشطة التوعية المضطلع بها في إطار منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية وجماعات الممارسة (التي قدمتها المستشارية الإقليمية المعنية بالضرائب في مكتب تمويل التنمية المستدامة، باتريشيا براون، كمبادرة جديدة تهدف إلى تشجيع تبادل الخبرات بين النظراء فيما بين المفاوضين من البلدان النامية بشأن قضايا مختارة تتعلق بالضرائب الدولية، مثل الملكية النفعية والمنشأة الدائمة والإتاوات).

111 - وأثنى أعضاء اللجنة والمراقبون على أعمال بناء القدرات التي اضطلعت بها حتى الآن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشركاؤها. وشدد بعض الأعضاء على الكيفية التي تحقق بها أعمال الأمانة العامة في مجال تنمية القدرات فائدة مزدوجة، أي أنها تدعم نشر توجيهات اللجنة بين البلدان النامية، وفي الوقت نفسه، تسترشد بها اللجنة في عملها. واقترح الأعضاء والمراقبون أيضاً على الأمانة العامة ما يلي: بناء القدرات في مجال التسعير التحويلي والتفاوض بشأن اتفاقات التسعير المسبق؛ وجماعات الممارسين بشأن القضايا الضريبية المحلية؛ وضمان التوازن بين الأحداث الافتراضية والحضرية؛ وإقامة الفعاليات المتعلقة ببناء القدرات باللغتين الفرنسية والإسبانية.

112 - وشكرت السيدة مويا الأعضاء والمراقبين على اقتراحاتهم ومشاركتهم.

## صاد - مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها

113 - أبلغ السيد لينارد الاجتماع بأن بعض أعضاء اللجنة قد طرحوا بعض المقترحات للمناقشة بشأن الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والتي سينظر فيها في إطار هياكل اللجان الفرعية القائمة ومسارات عملها قبل الدورة المقبلة. وسيجري شرح مسألة تتعلق بالعلاقة الضريبية ومسائل الصرف الأجنبي شرحاً تفصيلياً قبل انعقاد تلك الدورة وسيُنظر فيها أثناء الدورة كجزء من البند 3 (ص) من جدول الأعمال (مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها) (انظر الفصل الثاني أعلاه). ولم تكن هناك مسائل أخرى للنظر فيها تحتاج إلى معالجة خلال الدورة.

### البند 4 من جدول الأعمال: جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة

114 - يرد في الفصل الثاني أعلاه جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحت اللجنة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوافق عليه.

### البند 5 من جدول الأعمال: الترتيبات الخاصة باعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين

115 - أشار السيد لينارد إلى أن ترتيبات التقرير عن الدورة ستكون، كالعادة، على النحو المنصوص عليه في وثيقة اللجنة المعنونة "الممارسات وأساليب العمل للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية".

### ملاحظات ختامية

116 - شكر الرئيس المشارك أعضاء اللجنة والمراقبين على مشاركتهم في الدورة، حضورياً وافتراضياً على حد سواء، وأعرب عن امتنانها لإمكانية عقد اجتماع حضوري. وسلط الضوء أيضاً على العمل الذي اضطلع به المنسقون والمشاركون لمختلف اللجان الفرعية والمشاركون في اللجان الفرعية، وشكراً الأمانة العامة على دعمها.

117 - وأعربت السيدة كانا عن ثقتها في تحقق التوقعات الكبيرة المعقودة على اللجنة. وقالت إن العديد من البلدان النامية، على وجه الخصوص، تتابع أعمال اللجنة عن كثب وتتطلع إلى التوجيهات التي يجري وضعها. وأعربت عن شكرها للمانحين الحاليين (السويد والنرويج والهند، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي) وشددت على ضرورة توفير موارد إضافية وأكثر استدامة في الميزانية للأمانة العامة لتمكين اللجنة من تحقيق غرضها والوفاء بولايتها. وشكر السيد غبونجوبولا، من جانبه، حكومة سويسرا على كرم ضيافتها في دعم الدورة.

118 - وشكر السيد لينارد، باسم الأمانة العامة، جميع المشاركين وخدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين، لا سيما الرئيس المشارك على رئاستهما الماهرة والفعالة.

